الإعلام والتنمية

العلاقة بين تنمية وسائل الإعلام والإعلام التنموي

Media and Development

The relationship between the development of the media and media development

د. محمد طوالبية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف

ملخص

تبحث هذا الدراسة في وجوب تنمية وسائل الاعلام ابتداء وتهيئتها للقيام بدورها التنموي، لا سيما في سياق رواج مفهوم التنمية الشاملة وتركيزها على المشاركة والتكامل والاستدامة .كما تركز الدراسة على التحديات التي تواجه الإعلام، والمعوقات التي تحد دوره في التنمية، وأهمها: غياب التشريعات، وعدم وضوح طبيعة المعلومات التي يعنى الإعلام بترويجها، و تدخلات الحكومات وشركات الإعلان وقوى الضغط المختلفة، التي تشكل أدوات للرقابة تزيد من حدة المعوقات التي يواجهها الإعلام العربي عموما والجزائري بالخصوص.

الكلمات الدالة: الإعلام التنموي، تنمية الاعلام، المجتمع المدني، التنمية الشاملة، معوقات التنمية.

Abstract

first, we have to develop the media and configured to do its role in development, especially in the context of the popularity of the concept of global development. The study focused on the challenges of media, and the obstacles that limit its role in development, and the most important: the absence of legislation, and the lack of clarity of the nature of the information, which means the media by promoting and interventions of governments and advertising companies and various forces of pressure, which is the tools to control exacerbate the obstacles faced by the Arab media, and Algerian media.

Key words: media development, develop media, civil society, global development, development constraints.

مقدمة

شهدت الاربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين موجة من الاهتمام في تنمية الدول المتخلّفة مما حفز كثيرا من الباحثين لدراسة مدى تأثير وسائل الاتصال في التنمية القومية، وانتقال التحديث إلى الدول ما تحت النمو ورافق ذلك ازدهار في بحوث تدفق المعلومات وانتشار المتأثرات ودور الاتصال فيها. والحاجة الآن ماسة إلى المزيد من الأبحاث الإعلامية التي تستهدف دراسة تأثير وسائل الإعلام على الجمهور، وبخاصة مدى تأثيرها في العملية التربوية التي تستهدف التنمية البشرية عماد التنمية القومية الشاملة.

إذا كان المطلب الأساسي لأي تطور كما يقول" بلاكمر " هو تطوير الناس أنفسهم، فإن وسائل الإعلام تعتبر بمثابة الأساس القاعدي الذي تستند إليه أي عملية تطوير اجتماعي، فمن خلالها يمكن نشر الآراء و المعلومات و الأفكار و المعتقدات التي تخدم قضايا التطور، وبواسطتها يمكن إطلاع الناس على أساليب الحياة العصرية، و تعريفهم بمشاكل التخلف في المجتمع الذي ينتمون إليه، وأسبابه و نتائجه، ويمكن أن تستخدم

وسائل الإعلام بطرائق مختلفة باختلاف القوى والأنظمة والسياسات وهذا بدوره يحدد مهامها الحالية والمستقبلية، وعلى الرغم من الواقع المرير في الدول النامية ومنها الدول العربية ، يفترض من الإعلام أن يؤدي وظيفته بوصفه جزءا من المجهود الوطني والقومي في تحقيق التنمية، والتحديث، فالإعلام قادر، إذا أحسن استخدامه، على خلق المناخ الضروري لتجسيد الأهداف الكبرى، وإيجاد المكونات الحيوية كالابتكار، وإثارة دافع الإنجاز، وإرساء الطموحات التربوية والتعليمية والاقتصادية، والمهنية، وتعليم المهارات الأساسية، وإذا ما استخدم فعلا بطريقة صائبة يصبح أداة فعالة لتحقيق التكامل الوطني، ولكن دون نمو مشاعر الولاء للوطن والمشاركة الجماهيرية بطريقة متكاملة يصبح تحقيق النمو الاقتصادي متعذرا.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تجمع بين ثلاثة مجالات تبدو في الظاهر أنها مختلفة إلا أنها متكاملة وهي: الاعلام والتنمية والعمل المدني الأهلي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني.

كما أنها تضع أهم المعوقات التي تقف أمام قيام وسائل الاعلام بدورها الريادي في عملية التنمية الشاملة. وتبحث في الشروط الموضوعية التي يتوجب توفيرها من طرف الحكومات من أجل إشراك فعلي للإعلام في وضع الخطط الإستراتيجية للتنمية بوصفها عملية شاملة وهادفة. وتهدف إلى تكوين رؤية موحدة بأهمية دور الإعلام التنموي إن استخدم جيدًا في توفير المعلومة، وتعبئة الطاقات، وحشد الرأي العام بالاشتراك مع غيره من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية في تحقيق الأهداف المنشودة، وإبراز دوره السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

الاشكالية تتأسس إشكالية هذه الدراسة على قاعدة مهمة أقرها تقرير البرنامج الدولي لتنمية الاتصال الذي تصدره منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهي " وجوب تنمية وسائل الاعلام حتى تكون قادرة على تحقيق التنمية الشاملة " خصوصا في الدول التي تعاني من تضييق في مجال الحريات العامة. وتعتبر المساعدة على تنمية وسائل الاعلام مكونا لا غنى عنه في استراتجيات التنمية الشاملة ، مع أنه لم ينل بعد اعترافا واسعا وتمويلا مناسبا من قبل المانحين الدوليين. فهل الاعلام هو وسيلة للتنمية أو عنصر من عناصر عملية التنمية الشاملة ؟

وعلى هذا نطرح السؤال الجوهري الذي تبحث فيه هذه الدراسة ماذا ينبغي على الاعلام القيام به لتحقيق التنمية الشاملة ؟ سواء في الوطن العربي بشكل عام أو في الجزائر بشكل خاص، مع افتراض أن الإعلام في هذه الأقطار ليس له في الواقع التنموي أثر يذكر. ومع هذا نتساءل مرة أخرى هل يقوم الاعلام بدوره فعلا في المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة؟ وكيف تكون وسائل الاعلام فاعلة في تحقيق التنمية البشرية والشاملة؟

المحور الأول: قضية التنمية

أولا: في مفهوم التنمية

التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاهية والاستقرار والتطور، بما يتوافق مع

احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. لقد اصطلحت هيئة الأمم المتحدة على هذا المفهوم عام 1956، وتعرف التنمية بأنها العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من (السكان) والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن[1].

تنقسم التنمية إلى قسمين: التنمية الطبيعية والتنمية البشرية: أما الأولى فتتمثل في التجديد في بعض الموارد الزراعية وموارد البترول واستخراج عناصر جديدة مفيدة للطبيعة، والثانية هي تطوير عقل الإنسان بالعلم وتوعيته والحفاظ على صحته. إذن، يشمل مفهوم التنمية البشرية مجموعة من المكونات تتداخل وتتفاعل فيما بينها أهمها: استراتجيات الإنتاج، والسياسة الاقتصادية والمالية، ومقومات التنظيم السياسي، والعلاقات الاجتماعية، والقيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، والقيم المحفزة على العمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد. وكل هذه العناصر أو المدخلات تتفاعل لتعطي مخرجات تعتبر أدوات للتقدم والتنمية[2]. يعتبر مؤشر التنمية أداة لقياس تطور بلد معين أو لقياس مستوى التطور داخل دول العالم، كما يُعتمد لتصنيف دول العالم إلى شمالية متقدمة وجنوبية متخلفة، وهو مفهوم حديث التداول، هذا المؤشر عبارة عن مقياس تركيبي مستخلص من معطيات إحصائية واقعية وطبيعية، تهم الناتج الداخلي الوطني والفردي وحصيلة الميزان التجاري وميزان الأداء ونسبة الأمية والتمدرس، وللتنمية بعدين أساسيين:

1- يهتم البعد الأول بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، طاقاته البدنية، والعقلية، والنفسية، والاجتماعية، والمهارية، والروحانية.

2- البعد الثاني هو أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنية المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس.

ثانيا في تعريف التنمية الشاملة

بعد التطورات التكنولوجيا التي شهدها العالم في الخمسين سنة الأخيرة أصبح لمفهوم التنمية اتجاهات عديدة لم تعد تقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل توسعت بكثير لتشمل جوانب متنوعة، وبعدما أصبحت قضية ملحة تَشَكَل إجماع من قبل الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية على تعريف مصطلح التنمية بمفهومه الواسع، الذي تخطى النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ليمثل مختلف جوانب الحياة، فالتنمية قضية مصيرية في عالم دائم التغيّر، ودائم الحركة، ودائم التقدم.

[1] انظر: موسوعة الويكيبيديا، وحدة تنمية.

[2] نفس المرجع.

إن التنمية عملية ديناميكية، شاملة، ومعقدة، وعميقة، وواعية، ومقصودة، تتم بالإنسان ومن أجل الإنسان[3]، تهدف إلى إحداث تحولات واسعة وشاملة وعميقة في المجتمع، وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، وهذا ما يؤكد أنها عملية مرتبطة بالظروف الخاصة، والإمكانات والموارد المادية والبشرية، ومن ثم لا يمكن استيرادها جاهزة، بل هي مشروع يجب العمل عليه لإيجاده، وهذا الذي أعطاها بعدا إنسانيا وجعلها عملية هادفة، وواعية، ودائمة التغيير[4]. لقد لعب العامل التاريخي دورا أساسيا في بلورة مفهوم التنمية على هيئتها الحالية، بحيث لا يمكن إبراز جزء دون الآخر، فالتنمية كانت تعني فيما مضى – عند رواد الحركة الوطنية العربية – التنمية السياسة والاقتصادية والغاية منها كان طرد المستعمر، وبعد أن حققت الشعوب استقلالها وحريتها واستعادت سيادتها الوطنية تغير مفهوم التنمية نحو جوانب أخرى اجتماعية وتعليمية وبشرية وعمرانية وصحية[5]... واتسع ليشمل النظام المجتمعي بأسره بكل ما تتضمنه من نظم فرعية كالنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإعلامي..الخ، وتعددت أبعاده لتشمل جوانب روحية، وحضارية. إن التنمية وفقا لهذه الشمولية تعد نوعا خاصا من أنواع التغيير الاجتماعي، حيث يتم من خلاله إدخال أفكار جديدة إلى المجتمع لتصبح التنمية قضية إرادة ومسألة إدارة تتوجه بموجبها جهود المجتمع كله – وفقا لأقصى ما تسمح به إمكاناته – إلى تحقيق هذه الأبعاد فيما يلي[6]:

– تعميق أسس المشاركة السياسية في اتخاذ القرار على جميع المستويات، مع توفير ضمانات الأمن الشامل على مستوى الفرد والمجتمع والدولة.

– تهيئة البيئة الثقافية التي تسمح بأقصى إمكانيات العطاء والإبداع وتحقيق الذات، وبالتالي إلغاء التبعية وتكوين طاقات إنتاجية ذاتية ودائمة.

– توفير الاحتياجات الأساسية ومتطلبات الوجود الحيوي، وبالتالي تهيئة المجتمع لأداء رسالته الحضارية.

بناء على هذا نرى أن التنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع، إذ هي عملية مجتمعية متشابكة ومتكاملة في إطار نسيج بالغ التعقيد تتفاعل فيه عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، [7] تتم من خلال إحداث تغييرات تراكمية منتظمة ومخططة في الأبنية والهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، وذلك على النحو الذي يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، وتوفير الحاجات الأساسية للسكان ورفع مستوى معيشتهم، والانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم[8]. إن مفهوم التنمية قد خرج فعلا من دائرته الضيقة والكلاسيكية ليشمل جوانب أكثر اتساعا وشمولية.

---

[3] أنظر: أديب خضور الإعلام المتخصص، الاقتصادي، الرياضي، الثقافي، السكاني، العلمي.

[4] وجيه الشيخ الإعلام والدعاية ، دمشق، 1989. ص 45

[5] الزبير سيف الإسلام الإعلام والتنمية في الوطن العربي، د.ت، 1981. ص 98

[6] أنظر: محمد حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة، 1998

[7] جمال الجاسم المحمود، دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20 ، العدد الثاني، 2004. ص: 247 – 249

[8] انظر حسنين توفيق ، الدولة والتنمية في مصر، الجوانب السياسية، دراسة مقارنة، القاهرة 2000.

ثالثا: بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية

يعكس كلٌ من مفهوم "التنمية الاقتصادية "و"التنمية البشرية" صراعا بين اتجاهين اقتصاديين سياسيين، فالأول يركز على إنتاج الثروة، بينما يهتم الثاني بمدى انعكاس التنمية الاقتصادية على المجتمع ككل، بما يحقق العدالة الاجتماعية، تقاس "التنمية الاقتصادية" عادة بعدد من المؤشرات الرقمية، مثل: معدل نموّ الناتج المحلي السنوي، ومتوسط حصة الفرد الواحد منه، ومعدلات الادخار والاستثمار نسبة للدخل الوطني، ومؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أو الصادر، ومستوى المديونية المحلية والخارجية نسبة للناتج المحلي، وعجز أو فائض الميزان التجاري وميزان المدفوعات، واحتياطات الدولة من العملات الصعبة، وغيرها من مؤشرات رقمية تقيس نمو الاقتصاد، في المقابل، يهتم مؤشر التنمية البشرية بكيفية استخدام المجتمع نموه الاقتصادي، فتدخل مؤشرات عديدة نقيس بها هذه التنمية مثل مستوى التعليم والصحة وتزويد المنازل بالكهرباء والمياه النظيفة والصرف الصحي وتجهيزات البيت وتوافرها لأوسع قطاعات المجتمع.

ومع هذا تظهر وجهتان نظر مختلفة حول مسألة العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، حيث يعتقد أنصار التنمية الاقتصادية أنّ التنمية البشرية هي نتاج طبيعي وتابع للتنمية الاقتصادية، والأول يتحقق بتحقيق الثاني دون حاجة إلى تدخل أو توجيه من الدولة، ولا يعد انعكاس التنمية على المجتمع أولوية بل هو تابع ثانوي، وتتبنى مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك معاهد وجامعات ومراكز بحوث ومنظمات قطاع الأعمال، هذا التوجه.

أما أنصار التنمية البشرية فهم لا يؤمنون باستقلالية السوق وتبعية التنمية البشرية له، ويعتقدون بضرورة تدخل الدولة في السوق الحرة لتصحيح عيوبها، كتوزيع الدخل مثلا، واستخدامها تمويل شبكة ضمان اجتماعي تدعم الفئات الهشة والضعيفة، وتمول أيضا الإنفاق على الخدمات الأساسية والضرورية لجعلها في متناول الجميع وبخاصة التعليم والصحة، وقد أصبحت منظمات الأمم المتحدة تميل أكثر لتبنّي مفهوم التنمية البشرية، ويصدر برنامج التنمية التابع لها تقريرا سنويا عن التنمية البشرية، ويسير في هذا الاتجاه قوى مجتمعية وأحزاب ومراكز بحث ذات توجه اجتماعي تنحاز أكثر إلى العدالة الاجتماعية.

تكمن أهمية هذا التفريق بين التنميتين في أن كل من المفهومين يؤثّر في السياسات المالية والتجارية وسوق العمل وغيرها من السياسات، ويوجهها نحو مصالح محددة مختلفة، كما يُظهر هذا التفريق أيضا صراعا بين عولمة بلا قلب مقابل عولمة إنسانية، وبين رأس المال مقابل العمل، وبين الإنتاج لزيادة الربح مقابل الإنتاج من أجل تلبية احتياجات البشر، وبين السوق الحرة بصورة مطلقة مقابل سوق حرة منظمة.

إنّ تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية مسألة في غاية الأهمية والدقة، فمن جهة، لا بد من الاهتمام بالتنمية البشرية، ولكن المبالغة في الاهتمام بها قد تعطل التنمية الاقتصادية وتكبحها. وإهمال التنمية البشرية ومنح كافة الحقوق لرأس المال يعني تدهور مستوى المعيشة، وإضعاف تأهيل قوة العمل والقدرة الإبداعية للمجتمع، غير أنّ خيار الحكومات ليس خيارا تقنيا صرفا، فهي تقع تحت ضغوط أنصار هذين

الاتجاهين، فرأس المال ومؤسساته الاقتصادية والتجارية ووسائط إعلامه وأحزابه ومعاهده الأكاديمية يضغط لدفع الحكومة باتجاه الاقتصار على تبنّي مفاهيم التنمية الاقتصادية ومؤشراتها، ومن جهة أخرى، تضغط مصالح قوة العمل والنقابات والأحزاب الاجتماعية واليسارية باتجاه سياسات تخدم التنمية البشرية، والحكومة في حاجة إلى كسب قطاع الأعمال، وهي في حاجة إلى كسب الشارع، والتوفيق ليس بالأمر السهل وتوازن السياسات أمر دونه عوائق كثيرة.

رابعا: في تحديات التنمية

لم يكن للتنمية في مرحلة الإستقلال الأهمية نفسها، ولا المضمون نفسه الذي هو عليه الآن، كانت الأولوية آنذاك للنضال الوطني والتحرر الكامل من الاستعمار، وإن وجد اهتمام ما، فكان منصبا على الحاجات الأساسية، الخبز والحرية[9]، أما اليوم فالتنمية تحتل موقعا بارزا في حركة التغيير العام، بعدما تراجعت الإيديولوجيات الوطنية الكبرى عن الساحة، وتمكّنت الأحزاب السياسية المعارضة من صياغة مشاريع تغييرية مناقضة، وطرح مواضيع متعلّقة بالتنمية، وحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى، فقد توسعت مضامين التنمية وباتت تغطّي مناحي عديدة، تعدت المضمون الاقتصادي إلى التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى الروحية والنفسية، ولقي مفهوم التنمية البشرية المستدامة رواجا، وصار التعريف البسيط لها أنها عملية توسيع الخيارات[10]، إنه الإتجاه الأكثر انتشارا الآن لتحديد مفهوم التنمية، لقد تجاوز هذا الاتجاه المفاهيم الضيقة للتنمية المقتصرة على الإقتصاد، كما تجاوز الحسابات الوطنية الضيقة، على التداول في الأسواق والتقييم النقدي للسلع والخدمات[11].

تتركز أبرز تحديات التنمية بحسب المصادر الدولية والإقليمية، الحكومية منها والمدنية حول الفقر واللامساواة، التنمية الاقتصادية والتفاوت في توزيع الثروات، التهميش والإقصاء الاجتماعيين، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، تحديات الشباب، المشاركة العامة، التحضر والنمو العشوائي للمدن، تمكين المرأة، البيئة، ضعف القدرات المؤسسية، التعليم والمعرفة، الصحة والرعاية الاجتماعية، التنمية السياسية وعدم الاستقرار، قضايا العدالة الاجتماعية، وتحديات المجتمع المدني، ويمكن الموافقة مع تقرير التنمية البشرية لعام 2004 أن لا وجود لخطط تنموية بالمعنى المقصود للتنمية، لا وجود لتصور تنموي إنساني عربي، لا من طرف الحكومات ولا من طرف منظمات المجتمع المدني، وإن اختلفت الاثنتان من حيث القدرات البشرية والإمكانيات المادية واللوجستية وحرية التصرف والقرار، والذي يعقِّد المهمة المتوخاة من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في نفس الوقت. أن المفهوم الجديد للتنمية يحمل كل التعقيدات والتشابكات التي تتسم بها المجتمعات العربية

---

[9] تقرير التنمية الإنسانية لعام 2004، ص 156

[10] تقرير التنمية البشرية لعام 2002 ، ص 13

[11] تقرير التنمية الإنسانية لعام 2005 ، ص 06

المعاصرة، فالتنمية نفسها هي حالة مركبة ذات صيرورة متحركة، لا تحتمل الجمود وأحادية النظر، وعلى سبيل المثال، فإن محاولة فهم قول الرئيس السابق للبنك الدولي" من أجل خفض الفقر، علينا تحرير الوصول إلى المعلومات وتحسين نوعيتها"، تتطلب مجموعة عمليات، منها: جمع المعلومات الكافية والموثوقة عن الفقر، ويقتضي هذا التجميع أن يكون هناك مصدرا موثوقا يمكن بلوغه، أي شفافية المعلومات، أو حرية تداولها، وهذه الحرية لا تتوفر في ظل حكومات تمارس التعتيم المنهجي، ما يستلزم التفكير بالتعاقب السياسي، أو تداول السلطة من خلال تغيير منظَّم وسلمي للقيادات العليا، قائم على الانتخابات، وهذا ما يفسح المجال الواسع لقضايا حقوق الإنسان، وهذه الأخيرة هي، أيضا، موضوعا من مواضيع التنمية ، وبذلك يتشابك الفقر مع حقوق الإنسان، وهما موضوعان تنمويان بامتياز[12].

أما الأمية بصفتها ظاهرة سرطانية، وليس المقصود هنا أمية" ثقافية "أو" فنية "أو "سياسية"، بل أمية أبجدية، فقد بلغ عدد الأميين العرب 65 مليونا عام 2002 ، ويتوقع أن يشكلوا 40 في المائة من إجمالي العرب عام 2016 [13] ومما لا ريب فيه أن موضوع الأمية يشير إلى إحدى مظاهر" الفشل التنموي العربي"، يؤدي البحث عن أسباب هذا الإخفاق، إلى الوقوف على حالة التشابه بين الأمية والفقر، فكلاهما يعودان إلى أسباب شديدة الترابط والتنوع: أسباب هيكلية، و ذهنية، وبنيوية، وبما أن الأمية تشكل إحدى مواضيع التنمية، فهي تحتاج أيضا إلى مقاربة دقيقة، وإلى العناية نفسها التي تؤخذ بها القضايا المرُكَبة، وبالتالي عدم فصلها عن بقية التحديات، لا في الرؤية، ولا في طبيعة العمل لمواجهتها، ولا في الآليات[14].

المحور الثاني: قضية الإعلام التنموي

أولا: في مفهوم الإعلام ووظائفه

يعكس الإعلام بجانبه الاجتماعي واقع القوى السياسية والاقتصادية، كما يعكس المستوى الحضاري للمجتمع، في المقابل تحدد البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ملامح وسائل الاتصال الجماهيري. يعد الإعلام – كعملية اتصال مع الجمهور – شكلا من أشكال التفاعل الإنساني لأنه يهدف إلى نقل الأخبار، والآراء، والأفكار، والمشاعر، بغية إحداث تحول لدى المتلقي (أفراد وجماعات) والترويج لفكرة ما باتجاه تعميمها وتحقيقها، فالإعلام قناة لنقل العلم، والمعرفة، ووسيلة لنقل الحقيقة والزيف على حد سواء، فهو فكرة ونشاط ومشاركة، باختصار الإعلام هو عملية اتصالية شاملة.

ويصف كولي Charles Cooley الاتصال بأنه العملية الميكانيكية التي تنشأ عن طريقها العلاقات الإنسانية، ويعرف شرام Wilbur Shramm الاتصال بأنه الأداة التي تجعل المجتمعات ممكنة، فهو يقول إن الاتصال يخلق شعورا بالانتماء إلى الوطن، وهذا الشعور كفيل بتحويل الاهتمام من المجال المحلي إلى الشؤون

---

[12] دور الإعلام في إثارة اهتمام الرأي العام بقضايا التنمية، تقرير، الأمم المتحدة، 2009/06/17 . ص: 03

[13] تقرير التنمية البشرية عام 2002 ، ص 03

[14] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005 ، برنامج الامم المتحدة الانمائي والمكتب الاقليمي للدول العربية

والاهتمامات القومية، ومن مهامه نشر وتوضيح التخطيط القومي، وتعليم المهارات والتخصص الفني، ومحو الأمية، والإسهام في كل أنواع التعليم والتدريب، وإعداد الناس بوصفهم أعضاء في أمة واحدة للقيام بدورهم باعتبارهم أمة من بين أمم العالم[15]، وتشير الباحثة الفرنسية لازار Judith Lazar في كتابها سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري إلى أن الوظيفة الأساسية لوسائل الإعلام تكمن في نشر المعلومات والمعارف، وبصورة عامة يعترف الناس أنهم يحصدون جانبا كبيرا من معارفهم عن طريق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري[16].

ومن أدوار وسائل الاتصال توسيع مجالات حياتنا اليومية وخلق الثروة الوطنية وتنميتها، ونقل التراث الاجتماعي للمجتمع، ومن مهامه أيضا التصدي لقنوات الاتصال الرديئة كالدعاية والإشاعة، وذلك من خلال التحديد الدقيق لمضامينهم، ومدى انتشارهم، وتأثيرهم في الجمهور، وإعداد البرنامج الخاص لمعالجتهم، ويبرز دورها أيضا في مجمل الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار تقرير الجانب النظري والإداري، وتحديد الافتراضات، والحصر الميداني وتصميم الدراسة الميدانية، وتجميع البيانات وتحليلها، ورسم الانطباعات والاتجاهات العامة التي يمكن بناء البرنامج عليها، وتمثل هذه الخطوات عملية بحث علمي يجب أن تتوافر لدى وسائل الإعلام.

ثانيا: سمات الإعلام الحديث

يفرض العصر نفسه على وسائل الإعلام. طغيان الصورة على الحرف، التدفق المعلوماتي، سرعة المعلومة، التفاعل الاجتماعي الافتراضي، توسع مجال التعرض للنظر، تمدد الشبكة الإلكترونية، واستمرار سيطرة الإعلام الغربي ومضمونه، وزيادة الفجوة الزمنية بين دول المنطقة العربية وبين الغرب. يتفاعل الإعلام العربي مع مستجدات العصر، ويفرز هذا التفاعل في الغالب مزيجا من التوسع والغموض، وفي ما يلي أهم سماته: التداخل في ما بين وسائل الإعلام المقروءة (الصحيفة)، والمرئية (التلفزيون)،والمسموعة (الراديو)، والإلكترونية (الكمبيوتر) فإعلاميو المقروء ينتقلون إلى المرئي، كمذيعين أو معدي برامج، ومذيعون معروفون، أو مقدمو برامج في المرئي يكتبون في المقروء، كما أن معلومات المرئي تصبح مصدرا للمقروء، والعكس بالعكس، ويوجد برامج مرئية متخصصة في مراجعة صفحات المقروء، كما توجد في المقروء صفحات مخصصة للإعلام المرئي والمسموع، وأحيانا للإعلام الإلكتروني، فالأخير يستقطب اهتمام الجميع ببطء، وحاليا تتوفر مواقع للإعلام المقروء على الشبكة، ومواقع إخبارية أو تحليلية بحتة، ومواقع لقنوات وإذاعات، ويؤدي رصد الحركة إلى القول أن الإعلام المقروء والمسموع، يتجهان بسرعة نحو المرئي، وببطء نحو الإلكتروني، يمكن بسهولة تلمس هذين

---

[15] يحدد سيد رحيم في كتاب الإعلام وتحديات التنمية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، طبيعة الرسائل الإعلامية بأنها ذات طابع إيديولوجي، وإخباري، فالطابع الأول يركز على الأفكار التي تحفز على العمل، وتوجهه وتفسر العالم، ويبرز العمل الجماعي، وتخلق تضامنا اجتماعيا، والثاني موجه إلى زيادة الاهتمام بالمعرفة، و رفع مستوى التوعية، والقدرة على اتخاذ قرارات سليمة على المستويين الفردي والجماعي.

[16] حيث يبين أحد الاستقصاءات التي أجريت في الولايات المتحدة على عينة من البالغين والتي انطلقت من السؤال الآتي :من أين تحصل على المعلومات حول ما يجري في العالم؟ تبين أن 95 % من المستجوبين يحصلون على معارفهم عبر وسائل الإعلام، وقد بين 64 % منهم التلفزيون على وجه الخصوص.

التوجهين، دون أن يعني ذلك إمكانية أو سهولة التعرف على حجمهما مقارنة ببعضهما، وهذا التداخل يولد حالة إعلامية مشتركة ومتشابكة تساعد على ولادة إعلام تنموي رائد، إن النتيجة المنطقية للتسارع والتداخل هي التنافس بين الوسائل الأربع، وفي قلب كل وسيلة بعينها، وبما أن التنافس صفة من صفات الفعالية والنجاح، من حيث المبدأ، فمن المفيد التساؤل حول قيمة" المنتج الإعلامي "الذي ينتجه الإعلام التنموي العربي المعاصر.

ثالثا: في مفهوم الإعلام التنموي

يعرف الإعلام التنموي بأنه المنظومة الإعلامية التي تعالج قضايا التنمية[17]،ويعد هذا الإعلام فرعا أساسيا ومهما من فروع النشاط الإعلامي، ويعني من حيث الأساس: وضع النشاطات المختلفة التي تضطلع بها وسائل الإعلام في مجتمع ما في سبيل خدمة قضايا المجتمع وأهدافه العامة، أو بمعنى آخر هو العملية التي يمكن من خلالها التحكم بأجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع وتوجيهها بالشكل المطلوب الذي يتفق مع أهداف الحركة التنموية ومصلحة المجتمع العليا[18]. ومن أبرز خصائصه: أنه إعلام هادف يسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية تخلق الأرضية المناسبة لإنجاح الخطط التنموية، كما أنه إعلام شامل يرتبط بنواحٍ اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية تربوية، وهو أيضا إعلام واقعي يفترض أن يستند إلى الوضوح في التعامل مع الجمهور والثقة المتبادلة، كما يتصف بالتخطيط والبرمجة المعقولة. وتكمن أهمية الإعلام التنموي في الدفع قدما نحو الأمام لمسار التنمية وإنجازها بالشكل المطلوب، فإنجاز التنمية يفترض تعبئة الموارد الذاتية للمجتمع وفق استراتيجية واضحة ومدروسة لكيفية تحقيق التنمية وحصر أولوياتها من ناحية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية من ناحية ثانية وإنشاء وتحديث الأجهزة والمؤسسات التي تنهض بالدور الرئيسي في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية من ناحية ثالثة وتحقيق قدر من العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها من ناحية رابعة[19].

ويمكن تحديد أدوار الإعلام التنموي الاجتماعية والسياسية والثقافية، فيما يلي: توسيع الآفاق الفكرية، ولفت انتباه الناس إلى القضايا العامة باعتبار التنمية تتطلب قيما ومعايير ومعتقدات اجتماعية متجددة، فنظام الاتصال هو أداة للتغيير نحو نظام اجتماعي شامل، ومن أدواره أيضا تأكيد أهمية مبدأ الوحدة الوطنية وتوسيع دائرة الحوار السياسي، ودفع الناس باتجاه المشاركة السياسية واتخاذ القرار وتوضيح الأبعاد الوطنية للتنمية، وخلق الظروف المواتية للتنمية ودعم التحولات الاجتماعية، وترسيخ التطورات الإيجابية في مجال التعليم، والاهتمام بالتربية جنبا إلى جنب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، فالتنمية عملية إنسانية حضارية ونسبية، وهكذا فالإعلام التنموي يهدف إلى خدمة قضايا المجتمع وأهداف عامة أخرى فهو يسعى في تحقيق أهداف

---

[17] أديب خضور، مرجع سبق ذكره، ص 12

[18] انظر، وجيه الشيخ ، الإعلام والدعاية ، دمشق ، 1989

[19] حسنين توفيق ، الدولة والتنمية في مصر الجوانب السياسية ، دراسة مقارنة، القاهرة، 2000 . ص 53

وغايات اجتماعية مستوحاة من حاجات المجتمع الأساسية ومصالحه الحيوية، ويسهم أيضا في ترسيخ الوعي الحقيقي بالتنمية القائم على المصارحة وتقديم الحقائق ومن ثم تبني الخطط التنموية اللازمة[20].

رابعا: في دور الإعلام في التنمية

نريد هنا أن نشير إلى دور التخطيط الإعلامي في التنمية وتحقيق الأهداف الوطنية، فالعلاقة بين طرفي المعادلة علاقة عضوية وذلك لأن أهم الأسس التي يرتكز عليها منهج تنمية المجتمع هي توجيه الأفراد لمساعدة أنفسهم، والإسهام بفاعلية في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وتشجيعهم للقيام بدور فعال في تنمية مجتمعهم وتوعيتهم ليكونوا على إدراك ووعي بمشكلات بيئتهم، فالمهمة الأساسية للتخطيط الإعلامي في مجال التنمية هي تزويد المجتمع بأكبر قدر ممكن من الحقائق والمعلومات الدقيقة التي يمكن للمعنيين بالتنمية التحقق من صحتها، وبقدر ما يقدم الإعلام من حقائق ومعلومات بقدر ما تحقق التنمية أهدافها، وهذا ما يسمى باسم الهندسة الاجتماعية للإعلام الجماهيري، خاصة وأن الدور ينصب على كيفية توجيه الجماهير لخدمة الرخاء ويكمن المنطلق الأساسي للتخطيط الإعلامي في إدراك الاتجاهات المتعارضة لأفراد المجتمع وجماعاته الصغيرة، وعندما ينجح الإعلام في توحيد الاتجاه بين الأفراد والجماعات فإن المحصلة ستكون توحيد أفراد وجماعات المجتمع نحو هدف واحد عام للمجتمع أو عدة أهداف جزئية، ولا شك أن التخطيط الإعلامي هو مفهوم شامل لا يقتصر على التنمية فقط، ولكن ما يعنينا نحن في هذا البحث الإعلامي المرتبط بمسار التنمية والذي تنبع أهميته من حيث:

– تحديد احتياجات المجتمع بطريقة علمية وترتيب أولوياتها، ووضع استراتيجية لتلبية متطلباته واحتياجاته.

– تحديد المشكلات التي تواجه المجتمع واختيار أنسب الطرائق لمعالجتها.

– ربط مجهودات التنمية في مختلف أنحاء المجتمع وتحديد مستويات الجهات المختلفة المسؤولة عن التنفيذ من أجل تحقيق التوازن في التنمية.

ويجب أن يتحلى التخطيط الإعلامي بالشمولية، والتكامل، وضمان الأداء الجيد، وذلك وفق الأساس الزمني: من قصير، ومتوسط، وبعيد المدى، وحسب نطاق الخطة: من فرعية، ورئيسة، ومن حيث استمراريتها: من خطط مستمرة بالتتابع أو خطط لاستعمال واحد[21]، وبالتالي نستنتج أنه لا تنمية بلا تخطيط إعلامي، لأنه القاسم المشترك في جميع أشكال التنمية، فالإنسان يحدد هدفا، ويدرس جميع الإمكانات المتاحة والقوى المتوافرة لديه، ويرسم خطة يقوم بتنفيذها على طريق بلوغ ذلك، فالتخطيط الإعلامي هو بحد ذاته حشد لجميع الطاقات الإعلامية والبشرية والمادية، وتوسيع لجهود المؤسسات الإعلامية الجماهيرية والشخصية من خلال وحدة العمل الإعلامي بجميع صوره وأشكاله، واستغلال كل القنوات الاتصالية وعناصرها، وجعلها في خدمة الاستراتيجية

[20] وجيه الشيخ ، مرجع سبق ذكره

[21] محمد حجاب، مرجع سبق ذكره

العليا وهي التنمية الشاملة[22]، وعلى كلٍّ هناك صلة بين التنمية بمظاهرها المتعددة ووسائل الاتصال، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة وتيرة التدفق الإعلامي من خلال مضاعفة القدرة الشرائية للناس، كما أن زيادة المعلومات يرفع من مستوى التنمية الاقتصادية ويشير هابت Michael Habte ، في هذا المجال في كتاب نشر بشأن نظم الإعلام المقارنة للدكتور جون جروفر شوري إلى أن غياب النظم السريعة للاتصال يشكل جزئيا السبب وراء تخلف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من مناطق العالم الثالث[23]، فالإعلام يمد الناس بجزء من التفاعلات الاجتماعية الضرورية في دورة التنمية، والخلاصة أن زيادة التدفق الإعلامي يسهم في النمو الاقتصادي وهذا بدوره يتطلب المزيد من المعلومات.

خامسا: في التطور الاستراتيجي لهذا الدور

لقد تطورت النظرة إلى دور وسائل الاعلام نحو التنمية بشكل ملحوظ، ولم تستقر عند حد معين مع تطور المجتمعات وحركة التاريخ، وأدى التقدم التكنولوجي الذي طرأ على هذه الوسائل دورا حاسما في تغيير الصورة لدى أصحاب القرار والعامة من المجتمع، فقد تدرجت النظرة وفق مراحل متعددة وهي:

أ- مرحلة تجاهل تأثير وسائل الاعلام وهي الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينيات، ولم تكن نظريات التغيير الاجتماعي في هذه الحقبة تعير موضوع الاعلام أهمية خاصة، وكان الاهتمام مركزا على تراكم المال، والادخار، والاستثمار بوصفها مداخل رئيسية للتنمية، وتناولت النظريات السياسية عوامل السلطة، والعلاقة بين الفئات الاجتماعية والتنمية والقيادة في المجتمع.

ب- مرحلة الاهتمام بالدراسات الاعلامية والتي شملت مرحلة الستينيات وأوائل السبعينيات، وساد الرأي حول دور وسائل الاتصال في تعبئة الموارد البشرية وذلك من خلال إحلال قيم واتجاهات، وسلوكيات جديدة، عوضا عن السلوكيات والمعتقدات السابقة.

ج- مرحلة الريادة والقيادة وهي الفترة التي اعتُمد فيها على وسائل الاعلام بوصفها وسائل رئيسية في تنفيذ الخطط التنموية، مع إعطاء المشاركة السياسية دورا واضحا في تفعيل دور الإعلام، فالإعلام أصبح قادرا على تركيز الانتباه على مشاكل التنمية وأهدافها ولديه القدرة على النهوض بالأهداف الوطنية في حال توافر الشروط الموضوعية لذلك، فهو مؤشر وأداة للتغيير في نظام اجتماعي شامل، ويبرز شرام Wilbur Shramm أهمية المشاركة السياسية للجمهور لإحداث التغيير المنشود في الخطط التنموية بقوله: لنجعل شعوب الدول النامية تتخذ قرارات التنمية، ونتيح لها القاعدة للمشاركة الفعالة، والأخذ بالتغييرات المقررة لها والإسراع بها، فهذه ليست عملية مبهمة وجامدة لا مرونة فيها، فإذا أتيح لها تدفق إعلامي فإن الناس سيكونون قادرين على فعل أشياء كثيرة بشأن تحديد الأهداف وتقرير متى يتغيرون وكيف يتغيرون وماذا يريدون لمجتمعهم من تغيير.

---

[22] انظر: عبد المجيد شكري الاتصال الإعلامي والتنمية آفاق المستقبل وتحديات قرن جديد، القاهرة ، 1985

[23] جمال الجاسم المحمود، مرجع سبق ذكره، ص 251

د- مرحلة تكامل السياسات المجتمعية مع السياسات الإعلامية تعد المؤسسات الإعلامية جزءا لا يتجزأ من مؤسسات المجتمع والدولة، ولا يمكن إعداد السياسات الإعلامية ورسمها وتنفيذها بمعزل عن الإطار العام الذي يتحكم بهذا المجتمع وتلك الدولة، وتتوضح العلاقة التكاملية بين وسائل الاتصال والخطط التنموية من خلال عجز السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وحدها على تحقيق متطلبات التنمية، فلا بد من تكامل بين المؤسسات الاعلامية والمؤسسات التنموية، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية لتحقيق هذه الغاية[24]، ومن هنا جاء الربط بين سياسات الاتصال والسياسات الأخرى، وهذا ما أوصى به ولبر شرام حيث قال إذا لم تتوافر الوسيلة الاعلامية على الدعم من المؤسسات الأخرى فلا أمل على الإطلاق في التفكير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في النطاق الزمني الذي يرتبط بمثل هذه الخطط، كما تجب مراعاة الخطط التنموية في حال سن قانون خاص بوسائل الاتصال الجماهيري، وأن يتكيف ذلك بالمراجعات مع أطوار هذه الخطط.

هـ- ما الذي يجب على الاعلام القيام به لكي يستطيع الإعلام التنموي القيام بدوره بالشكل المناسب، عليه التركيز على أهم القضايا التي تمثل عائقا للتنمية، كمشكلة التوسع السكاني، والأمية، والبطالة، والإدمان، والتلوث البيئي، ونقص الوعي الصحي، والتطرف الديني، والإرهاب وارتباط ذلك بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، [25] بالإضافة إلى ذلك تعد الدعاية بحد ذاتها من معوقات التنمية من خلال محاولة التأثير في شخصيات الأفراد والسيطرة على سلوكهم بإثارة غرائزهم وتحريك شهواتهم والتهويل في الأخبار، بينما تتطلب التنمية إعلاما رصينا يسعى في إقناع الجماهير بضرورة التغيير وأهميته، وتوجيههم نحو الأساليب المثلى لتحقيقها، وإكسابهم المهارات التي يحتاجونها ليتحولوا من السلبية إلى الإيجابية [26].

سادسا: إشكالية العلاقة بين التطور السريع لوسائل الاعلام والتنمية

لقد برهنت البحوث التي قام بها خبراء الإعلام و علماء الاجتماع على وجود ارتباط بين تطور الأداء الإعلامي في الدولة و بين التنمية، حيث أثبتت الدراسة التي قام بها شرام Wilbur Shramm على مائة دولة أن معامل الارتباط بين التنمية الاقتصادية وتطور وسائل الإعلام هو 73 ،0 كما أن الدراسة التي قامت بها اليونيسكو على الدول النامية لتقدير معامل الارتباط بين وسائل الإعلام و بين متغيرات مختلفة مثل الدخل الفردي و إجادة القراءة و الكتابة ومستوى التحضر و التصنيع أثبتت وجود علاقة كبيرة بين هذه المتغيرات. [27]

تبرز أهمية البحث الذي أجراه شرام في توضيحه لمستويات التفاعل بين الإعلام وأوجه النشاط الاقتصادي، ولتحديد هذه العلاقة قام باحث هندي يدعى "راو " بإجراء بحث ميداني على قريتين هنديتين كانتا تعيشان في

---

[24] وهذا الذي ذهبت إليه عواطف عبد الرحمن في بحثها إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي، بإشارتها إلى أن الاتصال وحده لا يمكن أن ينهض بعبء التنمية، وعدم إسهام الاتصال في خطط التنمية يؤدي إلى إخفاقات غير متوقعة، كما يعطل بالفعل إيقاع الحركة والتنفيذ لمشروعات التنمية.

[25] عبد المجيد شكري، مرجع سبق ذكره.

[26] ولقد عد شكري افتقار الإعلاميين إلى فلسفة تنموية وفكر تنموي محدد، وضياعهم بين الفلسفات والثقافات الأخرى غير النابعة من داخل الثقافة المحلية، ثم انفصال هؤلاء الإعلاميين عن مجتمعاتهم ومحاولة بروزهم كنخبة تخضع لمغازلة السلطة، وتسعى في الخلاص الفردي من معوقات الإعلام التنموي،

[27] شاكر إبراهيم، الإعلام و دوره في التنمية ، منشورات المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلانات ، 1980 ، ص 173

المرحلة التقليدية تعتمدان على نظام المقايضة و يعمل أهلها في مزارع الإقطاعيين ، ولم يكن بين القريتين اختلاف يذكر من حيث الحجم والموقع والتركيب الاجتماعي، وبدراسة القريتين بدأ "راو " يلاحظ حدوث الاختلاف بين القرية الأولى والثانية بعدما تم نقل الأفلام و النشرات للأولى حيث بدأ أهل القرية ينتقلون إلى المدينة لأول مرة في حياتهم، و قبلوا بإقامة مصنع صغير في القرية ، وأصبح الناس مهيئون لتغيير نمط حياتهم.[28]

و لإنجاح عملية التنمية في بلدان العالم الثالث لابد من توفر مجموعة من الأدوات و الآليات لتحريك عجلة التغيير، من خطط واضحة المعالم وأجهزة إدارية ومالية متماسكة، ومن كوادر علمية وفنية ومهنية مؤهلة، ومن وسائل إعلام تواكب خطة التنمية الشاملة.

و يتعاظم دور وسائل الإعلام في التنمية الشاملة حينما نعلم أنها هي نفسها مؤسسات اجتماعية واقتصادية، كما أن وسائل الإعلام تمارس تأثيرها على الإنتاج من خلال المعلومات التي تبثها وتوزعها، ضمن إطار ما يطلق عليه اليوم في الدراسات الإعلامية اسم الإعلام الاقتصادي[29] ، وهو الإعلام الموجه أساسا لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

غير أن التجارب أثبتت في العديد من الأحيان فشل أهداف التنمية الاقتصادية المسطرة في بعض بلدان العالم الثالث، إما بسبب إهمال وسائل الإعلام لمشروعات التنمية و عدم مشاركتها في مختلف مراحلها، أو لسوء استخدامها من طرف الجهات المسئولة كما أن أهم أسباب هذا الفشل تختصر في محاكاة النموذج التنموي الغربي، كما أشارت إليه لجنة ماك برايد،[30] التي قالت بأن الدول الأكثر تقدما هي الأكثر استفادة من الثروات الجديدة بينما بقيت الدول النامية رهينة فقرها.

و إن كان للثورة التكنولوجية المتسارعة في مجال وسائل الإعلام دفعا إيجابيا لحركة التنمية ، إلاّ أن الأهم يبقى في ضبط و تدقيق مضامين الرسائل الإعلامية حتى لا تحيد عن أهدافها، فالتنمية ليست هدفا في حد ذاته، و لكنها أسلوب لتحقيق رفاهية الإنسان، ومن ثم فإنّ القضية ليست مجرد رفع متوسط الدخل، بغضّ النظر عن الثمن الاجتماعي، بل ينبغي أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان[31].

يقول "شوارتزبرج " في كتابه " علم الاجتماع السياسي " أن التنمية الاقتصادية التي انبثقت في دول العالم الثالث لم تسفر عن القضاء على الانقسامات الاجتماعية والمحلية والثقافية، بل إنها بالعكس أدّت إلى ظهور المزيد من التفكك والتنوع، فقد انقسم المجتمع بفعل التنمية إلى قطاعين :أحدهما القطاع التقليدي ذو السمات الريفية والزراعية والثقافية القديمة، والآخر القطاع العصري الصناعي الذي يأخذ بأنماط الحياة في المجتمعات العصرية[32] لهذا ينبغي دراسة الواقع بإحكام قبل الإقدام و الترويج لأي مشروع تنموي.

---

[28] شهيناز محمد طلعت، وسائل الإعلام والتنمية الإجتماعية، مكتبة الأنقلو مصرية القاهرة، الطبعة الثانية 1986، ص 174

[29] جريدة المستقبل الإقتصادي ،العدد 1366 ، أوت 2002 ، ص 10

[30] سيد رحيم و آخرون، الإعلام و تحديات التنمية، ترجمة و مراجعة محمد حسن، تونس : المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 1984 ، ص27

[31] جريدة المستقبل الإقتصادي، مرجع سبق ذكره ، ص 12

[32] سيد رحيم و آخرون، مرجع سابق.

سابعا: أسباب العجز

لماذا لم يستطع الاعلام العربي القيام بدوره في تحقيق التنمية الشاملة؟

هناك عدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي:

– لا يشكل الإعلام العربي كتلة متجانسة من حيث البنية والهدف، وذلك نتيجة تعدد الأنماط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحالة التجزئة القومية، ونزعة الانعزالية والقطرية في معظم الأقطار العربية، ويعد هذا تعبيرا عن حالة النظام العربي الراهن، وما يتسم به من خصوصيات محددة، كما يعبر عن سياسات الأنظمة والقوى السياسية والاقتصادية، فهو مرتبط بالتطورات التي تطرأ على الوضع العربي، مع بروز دوره الإيديولوجي والسياسي والاقتصادي.

– يعد الإعلام العربي جزءا لا يتجزأ من المنظومتين الاقتصادية والسياسية في الدول العربية بارتباطه بسلطتي الدولة والمال من حيث تبعيته شبه الكاملة للدولة والقوى الاقتصادية الفاعلة والمسيطرة، ويبدو أن السيطرة الاقتصادية على الوسائل الإعلامية لا يمكن تمييزها عن السيطرة السياسية وأن هناك تطابقا بين الاثنتين.

– لا تتمتع المؤسسات الإعلامية العربية بالمكانة المناسبة كأداة سياسية مهمة في إحداث التغيير السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما هو الحال في الدول المتطورة، ويشير الإعلامي الأمريكي هابت Michael Habte في بحثه عن دور الإعلام في العالم الثالث بقوله إن أغلب المؤسسات الإعلامية الحديثة ليست نابعة من داخل معظم بلدان العالم الثالث، ومع أن نظم الإعلام فيها ليست ذات تاريخ عريق في التجارب السياسية والاقتصادية في مجتمعاتها فإنها تعكس في الوقت نفسه الظروف الحالية، إنها تقدم نموذجا لنظم إعلامية واقعة تحت السيطرة الكاملة أو الجزئية للحكومات. كما يعاني الإعلام العربي من التبعية التكنولوجية والثقافية للغرب، وتتجلى هذه التبعية بصور مختلفة ، منها اعتماد الدول العربية على الدول المتطورة في كل ما يتعلق بتأمين البنى الأساسية للاتصال من مرافق، ومعدات، وتسهيلات في الإنتاج والتوزيع، واستخدام المواد الإعلامية اللازمة لها من المؤسسات الأجنبية والتي لا تلائمها أحيانا من حيث السياق التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال التدفق الإعلامي الحر في اتجاه واحد، والذي يعكس حالة عدم التوازن في النظام الإعلامي الدولي الراهن، [33] ويعد التحدي التكنولوجي تحديا صعبا نظرا لقلة الموارد المالية لدى معظم الدول العربية وامتلاك بعضها الآخر لجزء من التكنولوجيا ذات الطابع الاستهلاكي الترفيهي، ويعد التحدي الثقافي تحديا

[33] تبين ليلى داوود في كتاب للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عن وسائل الإعلام وأثرها في المجتمع العربي المعاصر مخاطر التبعية الإعلامية على الأسرة العربية بقولها :إن إحدى أهم إشكالات دور وسائل الإعلام في التنشئة تكمن في التبعية الإعلامية التي هي امتداد للتبعية الاقتصادية، إنها تشكل خطرا هائلا يهدد تنشئة أطفالنا وتكوينهم في ظل هذا النظام الإعلامي الذي يهيمن على بيوتنا ويتطلب منا أن نفكر في كيفية مواجهته.

خطيرا نظرا لرغبة الدول الكبرى في فرض سياساتها وثقافاتها على الآخرين وتحويل ثقافة هؤلاء إلى جزئيات ثقافية مبعثرة[34].

– قلة الأطر الإعلامية المميزة، وهذا يعود إلى ضعف التأهيل العام والمتخصص ، ومن الضروري التركيز على هذه المسألة لما لها من أهمية خاصة في تفجير الطاقات الإبداعية للإعلامي الذي يعيش في الأصل تحديات مهنية مرتبطة بواقع المهنة والتشريعات المنظِمة لها، التي تؤثر في بيئة العمل الإعلامي سواء من ناحية مشاركة الإعلاميين في وضع السياسات الإعلامية وصنع القرار، أو مستوى الأداء وعلاقات العمل وغياب المعايير الموضوعية لقياس الأداء المهني، وعدم توافر ضمانات لممارسة المهنة من خلال التشريعات التي تحقق الحماية المهنية للإعلاميين، وعدم مواكبة عصر المعلومات، علاوة على استمرار أنماط الكتابة الصحفية التي تميل إلى المعالجة السطحية، والمبالغة، والإثارة.

– شهدت وسائل الإعلام العربي تطورا كميا بارزا في شتى مجالات الإعلام من صحافة مكتوبة وإذاعة صوتية، ومرئية، إلا أن هذا التطور لم يواكبه تطور في مجالات البحوث الإعلامية التي تهتم بمعرفة الجماهير المتلقية للرسائل الإعلامية[35].

– دخول الإعلام العربي بشكل أولي مرحلة الإعلام المتخصص بوصفه تطورا طبيعيا للسياق المعرفي والتاريخي والاجتماعي، وذلك مع تزايد الحاجات الإعلامية لمختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية، واتساع حلبة المنافسة في المجتمع، وتشابك الأحداث السياسية والاقتصادية في عصرنا الحالي.

ثامنا: في إشكاليات الإعلام التنموي الجزائري

إن وضعية الإعلام التنموي الجزائري لا تختلف كثيرا عن وضعية باقي المؤسسات الأخرى، فهي تعكس في حقيقة الأمر الحالة العامة للمجتمع المحلي، كما أنه لا يختلف كثيرا عن وضعية الإعلام التنموي العربي، بحيث يمكن قياس وضعية هذا الاعلام على الاعلام المحلي، لقد أجمع الكثير من الباحثين العرب على أننا نفتقد إلى إعلام تنموي عربي حقيقي، ومنظومة إعلامية عاملة في هذا المجال تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية وفاعلة ولها حضور قوي في المجتمع وتمتلك سياسات تنموية واضحة ومحددة، بالإضافة إلى قصور النظرة الرسمية تجاه الإعلام التنموي وتحويله إلى مجرد أداة تعكس الرسمي والآني والجزئي، و غالبا الحكومي،[36] إلى جانب هذا القصور، فإن الإعلام التنموي العربي يفتقد لنظرية واضحة في إطار التنمية كنتيجة

---

[34] التقرير الوطني للتنمية البشرية .مجلس الانماء والاعمار والمكتب الاقليمي للدول العربية، تشرين الأول 2007

[35] يجمع عزت حجار أهم مشاكل الإعلام العربي في بحثه الدراسات الإعلامية الميدانية الجديدة في مجال تفاعل الجماهير مع وسائل الإعلام إن أول ما يميز واقع الإعلام عربيا هو اختلال التوازن في تدفق المعلومات على صعيد القطر الواحد ثم على الصعيد القومي ككل، وثانيا ضعف البنية الأساسية للاتصال، وثالثا تعدد الموانع القانونية وهذا مرتبط أساسا بطبيعة الأنظمة السياسية التي لا تعتمد في أغلبية الدول العربية على قاعدة المشاركة والتتابع الديمقراطي، ورابعا قلة الموارد البشرية ممثلة بقلة الأطر البشرية المهيأة، علميا من صحافيين ومخططين وإداريين وإعلاميين،،،إلخ، كما يضاف إلى هذه السمات بعض القضايا المنتشرة في الوطن العربي كالأمية، واختلال التوازن بين المدن والأرياف، وندرة القراءة والكتابة، وانعدام صناعة وطنية لوسائل الإعلام.

[36] انظر: أديب خضور، مرجع سابق، ص 27

مباشرة من نتائج التبعية الإعلامية والثقافية، ورغبة المعسكر الغربي في سلب إرادة الآخرين والسيطرة على ثقافاتهم مما يشكل تهديدا مباشرا لأمنهم الوطني والقومي، ورغم الدلالات الكمية التي تؤكد جوهر التبعية الإعلامية والثقافية من جانب العالم العربي للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، إلا أن أشدها خطرا هو ما يتعلق بمضمون الرسائل الإعلامية التي تبثها وسائل الإعلام الدولية وعلى الأخص الغربية، وأبرز ما يميزها هو انعدام العلاقة بين مضمون هذه المواد الإعلامية والواقع الاجتماعي والثقافي السائد في الوطن العربي، بل ويتنافى مع طبيعة المشكلات التي تواجه هذه المجتمعات العربية وخصوصا التوجهات ذات الطابع الوطني والقومي في مجال التنمية، مما يجعلنا نطلق على هذه المضامين مضمون المواد الإعلامية غير النامية أو المعادية للتنمية، وهناك شبه إجماع على تشخيص جوهر التبعية بإرجاعها إلى عوامل تاريخية تتعلق بالسيطرة الاستعمارية الغربية، مضافا إليها المحاولات الدائبة التي تقوم بها الولايات المتحدة في المرحلة المعاصرة من أجل السيطرة على ثقافة العالم الثالث، وإخضاعها لصالح السوق الرأسمالية العالمية مستعينة في تحقيق ذلك بقدراتها الإعلامية الضخمة، وفي ضوء ما سبق لا يسعنا التوصل إلى إطار نظري لتفسير الأوضاع الإعلامية العربية، وعلاقة هذه الأوضاع بقضية التنمية إلا في ضوء التوجيهات التي قدمتها مدرسة التبعية الإعلامية والثقافية[37].

وإذا قارنا بين النموذجين الكلي والجزئي (العربي والمحلي) أمكننا تحديد أهم سلبيات هذا الإعلام في الجزائر بشكل واضح فيما يلي:

- إنه أقرب إلى مفهوم الإعلام الاقتصادي منه إلى المفهوم العام والشامل للتنمية.

- يعاني من بطئ مزمن بحيث يتطور كما ونوعا بإيقاع بطيء يجعله عاجزا عن مواكبة الحياة التنموية في المحيطين الإقليمي والدولي، وهذا بسبب افتقاده إلى زمام المبادرة لأنه لا ينشط وفق قوانينه الداخلية، فثمة من يحدد خطواته بعيدا عن متطلبات التنمية.

- يبحث في قضايا جزئية وآنية، ويهمل الأمور المركزية، والقضايا الأساسية والجوهرية في مجال التنمية، كما أنه ضعيف الصلة بالواقع لاعتبارات سياسية واقتصادية، ويقدم لنا الأحداث معزولة عن سياقها الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي كما يقدم نصوصا سلطوية بعيدة عن جوهر التفاعل والحوار.

بعد سرد بعض من هذه الاشكاليات نستنتج أن لهذا الاعلام مستلزمات ومتطلبات أساسية لقيامه وتطوره.

تاسعا: في مستلزمات الإعلام التنموي

مالذي يجب فعله؟

لكي يستطيع الإعلام التنموي القيام بمهامه ولرفع مستوى أدائه لا بد من توافر الضروريات الخاصة بذلك، وهي متطلبات متنوعة منها ما هو متعلق بالواقع الإعلامي ومنها ما هو مرتبط بإطار السلطة التنفيذية، ويمكن

---

[37] انظر: - عواطف عبد الرحمن ، إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي ، القاهرة، د ت،

- عواطف عبد الرحمن قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي القاهرة 1997

إجمال هذه المتطلبات ضمن مستلزمات السياسات الإعلامية، والتنفيذية، وخلق تنمية إعلامية، ففي مجال السياسات الإعلامية ينبغي الانطلاق من فلسفة تحدد أهداف العملية الإعلامية من خلال نظام ديمقراطي يكفل للجميع المشاركة في اتخاذ القرار، وتصفية الأنماط المختلفة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة القومية وتوسيع إطار استخدام التكنولوجيا، وترتكز هذه السياسات على هدف محدد وهو التنمية الشاملة التي تتيح النمو المتوازن والسريع، وتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والاعتماد على الذات، وفي إطار السياسات التنفيذية يجب التركيز على تحديد الأولويات وإبراز المضمون، وتدعيم القيم الإيجابية، وعدم التقليد الأعمى، والاهتمام بالاحتياجات التنموية والفعلية وإبراز طابعها المحلي الوطني والقومي، ولا يمكن تفعيل الإعلام التنموي العربي بمعزل عن التوجه نحو إنشاء صناعة إعلامية تنموية عربية والنظر للإعلام كقطاع منتج أكثر منه استهلاكي، ولا يخرج عن هذه القواعد الباحث شرام Shramm في كتابه أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية بدعوته إلى إنشاء صناعة للاتصال من خلال الاستثمار الجيد، وإقامة علاقات تعاون بين أجهزة الدولة المسؤولة عن خطط التنمية والأجهزة الإعلامية، واستعراض القيود المفروضة على المواد الإعلامية، وتفحص تدفق إعلام التنمية ضمن حدود الدولة، وتهيئة العاملين للتدريب، ومحاولة التعرف على تجاوب الجمهور مع وسائل الاتصال ومراعاة العلاقة بين وسائل الاتصال والنواحي الأخرى للتنمية.[38]

ومع هذا فإن تنمية القطاع الإعلامي بمختلف أبعاده الرأسية والأفقية والكمية والنوعية، وتطوير مهام الإعلاميين، والارتفاع بمستوى المضامين الإعلامية المسموعة، والمقروءة والمرئية وإتاحة الفرص لوسائل الإعلام لكي تصبح أدوات فعالة للتواصل الاجتماعي والإنساني والتركيز على مختلف الأبعاد في أثناء تناولنا للسياسات التنموية من بعد اجتماعي وإعلامي وثقافي، وتكنولوجي، واقتصادي، وتشريعي، ومهني[39].

المحور الثالث: الشروط الموضوعية لتفعيل دور الإعلام في التنمية

إن التركيز على المساعدة في تنمية وسائل الإعلام مرتبط بشكل مباشر بقدرة وسائل الإعلام على تعزيز التنمية ، وتشير الأدلة إلى أن البيئة الإعلامية الحرّة والمستقلة والتعددية ضرورية لتنمية الأداء الإعلامي القادر على تفعيل التنمية، إضافة إلى ذلك، ومن خلال تأمين وسيلة للاتصال وللنفاذ إلى المعلومات، يمكن لوسائل الإعلام المساعدة في التأكد من أن المواطنين مزوّدون بالأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مطّلعة وتعزيز مشاركتهم في صنع القرارات بشأن مسائل تؤثر على حياتهم، وبالتالي، تُعتبر المساعدة على تنمية وسائل الإعلام مكوّنا لا غنى عنه من استراتيجيات التنمية، مع أنه لم ينل بعد اعترافاً واسعاً وتمويلا مناسباً من قبل المانحين الدوليين.

---

[38] انظر: محمد حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، مرجع سابق، ص 110

[39] عواطف عبد الرحمن ، إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

وفيما يلي نحدد أهم الشروط الموضوعية الواجب توفرها حتى يتمكن الإعلام من أداء دوره الريادي في عملية التنمية:

أولا: تأسيس مجتمع مدني قادر على إشراك الإعلام في التنمية

يعرف المجتمع المدني بأنه: مجموعة الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها طوعا، وتشمل هذه الجمعيات : النقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات اللغوية والثقافية والدينية، والمؤسسات الخيرية، وجمعيات رجال الأعمال، والنوادي الاجتماعية والرياضية، والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع والمجموعات المعنية بالبيئة والجمعيات المهنية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث ومنابر الإعلام. [40]

يعد الإعلام أحد أهم هيئات المجتمع المدني، لما له من مساحة للقضايا العامة، ولما يشمله من فعاليات مدنية مختلفة، إذن فالإعلام هو جزء من المجتمع المدني، بنفس القدر الذي يشكل المجتمع المدني جزءا من المجتمع غير الرسمي، ففي الإعلام تتداخل الصفة المدنية مع الصفة الحكومية، ليس فقط بسبب وسائل الإعلام التي تملكها الحكومات، والأخرى التي يملكها مستثمرون على توافق ومصلحة مع هذه الحكومات، بل أيضا لأن الرقابة المشددة تفرغ مدنية الإعلام من مضمونها وتلحقها بسياسة الحكومات، وإن كان الإقصاء سلبيا، أو صداميا أحيانا.

أ- **المفارقة الأولى:** أن أكثر المحتاجين إلى التنمية هم الأقل قدرة على الوصول إلى الإعلام، ففئات مثل النساء، واللاجئين، والفقراء، والأشخاص ذوي الإعاقات، والأميين، والسجناء، كلها فئات مستهلكة للإعلام، وخاصة المرئي، ولكنها لا تظهر على شاشاته، لا بأشخاصها ولا بهمومها، ولا تستطيع بلوغه في غالب الأحيان.

ب- المفارقة الثانية: أن المحتاجين بإلحاح إلى التنمية هم الأكثر عداء للقضايا التي تخصهم، ففي موضوع التمسك بالعادات الاجتماعية السيئة، على سبيل المثال، نجد أنه كلما ارتفع المستوى الثقافي والمهني للأفراد، يزيد رفضهم للعادات الاجتماعية السيئة، وكلما زاد الفقر والأمية، كلما ازداد الدفاع بقوة عن هذه العادات ، [41] وتعبر هذه المفارقة بوضوح عن تقصير الإعلام، خاصة المرئي والمسموع.

ج- المفارقة الثالثة : وهي مفارقة تخص العلاقة المباشرة بين التنمية والإعلام، ففي الوقت الذي يحتاج فيه الإعلام إلى مساندة منظمات المجتمع المدني من أجل تخفيف أو رفع الرقابة والضغوط عنه، أو من أجل تنظيم أوضاع العاملين فيه، يبتعد هذا المجتمع المدني عن الإعلام، والعكس أيضا صحيح، فكلما احتاجت منظمات المجتمع المدني إلى الإعلام بهدف طرح قضية من قضاياها، ابتعد هذا الإعلام عن هذه القضايا، وبالتالي، تدل هذه المفارقة إلى أن تأثير الإثنين على بعضهما البعض ضئيل، إن هشاشة العلاقة بين الإعلام والتنمية تعبر عن خلَل غير طبيعي في عمل المعنيين بالتنمية، وأسباب هذا الخلَل لا تحصى، أهمها يعود إلى رؤية الطرفين

---

[40] تقرير التنمية البشرية لعام 2002 ، ص 101

[41] تقرير التنمية البشرية لعام 2005 ، ص 111

أي خبراء التنمية والإعلاميين، بموضوع التنمية عينه، وهي رؤية تترجم التركيبة غير التنموية التي بنت علاقة الطرفين بالتنمية، حيث لا تحتل التنمية مقاما أوليا، وإن كان غياب هذه الأولوية متفاوت الحجم بين الطرفين، نظريا على الأقل، فخبراء التنمية يولون أولوية للتنمية فيما هو معلن من برامجهم في حين تكون التنمية شبه غائبة عن برامج الإعلام وتطلعاته، الضمنية منها والمعلنة، هذا باستثناء حالات نادرة لا تغطي حاجة التنمية إلى الاعلام .

تأخذ منظمات المجتمع المدني على الإعلام أنه لا يهتم إلا بالمواضيع الرائجة والتي تحقق المكاسب والأرباح، وبأنه منكب على مواضيع تقليدية بحتة، أما الإعلام، فيأخذ على منظمات المجتمع المدني أنها، على غرار الحكومات، تخفي المعلومات الضرورية، ولا تهتم حقيقة بالقضايا التي تُنصِب نفسها من أجلها، [42]والحقيقة أن الإثنين محقّان تجاه بعضهما، فمنظمات المجتمع المدني تخضع لأجندات ليست بالضرورة فعالة ولا مطابقة لحاجات المجتمع التنموية. [43]

نتيجة لذلك، تكون منظمات المجتمع المدني العربي والمحلي بالخصوص شديدة البطء، سلبية، وتنقصها الحيوية اللازمة لتبنّي القضايا التنموية.

أما الإعلام الذي يركز على النجوم والمواضيع الرائجة، والذي يحرص على السبق الصحفي بصورة يومية، ويعتمد على الإثارة والتسلية والفضيحة والغوغائية، فيكون أداءه التنموي ضعيف، مما يعطي أوجها من الحق لمآخذ المجتمع المدني عليه، وفي علاقة القطاع الخاص بالإعلام فإنهما يتبادلان الاتهامات حول برامج المسؤولية الإجتماعية، فالقطاع الخاص يشكو تجاهل مبادراته، والإعلام يرفض استغلاله للدعاية، وعلى الرغم من الضجة الإعلامية والإهتمام المتزايد ببرامج التنمية الإجتماعية، التي تمولها شركات القطاع الخاص، إلا أن اتهامات متبادلة بين شركات القطاع الخاص ووسائل إعلامية تشير إلى وجود خلط في مصطلح المسؤولية الإجتماعية ووجود فجوة بين كلا الطرفين في التعامل مع هذه الثقافة الجديدة نسبيا، الأمر الذي علله الخبراء في برامج المسؤولية الإجتماعية بعدم وجود خبرة فعلية في هذا المجال، سواء من قبل وسائل الإعلام أو من طرف شركات ومؤسسات القطاع الخاص نفسه.

ثانيا: ضمان إطار قانوني يسمح بحرية التعبير

تعتبر الأطر القانونية والخاصة بالسياسات المتعلّقة بوسائل الإعلام مسألة شكل وجوهر، فقد يتمتّع بلد ما بقوانين جيدة متعلقة بحرية التعبير والحق في المعلومات، ولكن قد لا تكون هذه القوانين مطبّقة، بالإضافة إلى ذلك، قد تتآكل الضمانات الدستورية بفعل الاستثناءات والإعفاءات من موجبات المعاهدات الدولية أو القوانين المتعارضة التي تغطّي، على سبيل المثال، سرية الدولة أو التشهير الجنائي " فالحرب على الإرهاب " شهدت

---

[42] بحسب استفتاء للشركة الدولية للمعلومات في لبنان عام 2006 ، ومن بين مختلف المجموعات القادرة على ممارسة الضغط على وسائل الإعلام، احتلت منظمات المجتمع المدني أدنى مرتبة، أي 8،09 في المائة ، انظر: الإعلام في العالم العربي، ص 277

[43] تقرير التنمية البشرية لعام 2002 ، ص 105

اعتماد قوانين وأنظمة تتعلق بالأمن الوطني تنتهك الحق في حرية التعبير وتنتقص من افتراض النفاذ إلى المعلومات.

ويعتبر وعي المواطنين وتمكينهم مهما أيضا، قد يكون هناك بعض الموانع ضد السعي للحصول على معلومات أو تردّد في فرض الحقّ بحرية التعبير إما في أوساط الجمهور بشكل عام أو داخل المجموعات المهمشة، ولابد من دعم القوانين بتدابير منهجية لجعل المواطنين يعون حقوقهم ولجعل المسؤولين يعون واجباتهم، كما أن الحماية القانونية لاستقلالية التحرير أساس رئيس للحق في حرية التعبير، ويجب أن تتّخذ المنظمات الإعلامية قرارات التحرير بناء على معايير مهنية وحقّ الجمهور في المعرفة، بعيداً عن تدخل الحكومة والهيئات المنظِمة أو الكيانات التجارية، ويجب أن يتمتع الصحافيون بضمانات قانونية فعالة لحماية مصادرهم.

ثالثا: تعددية وسائل الإعلام وتنوعها، شفافية الملكية

يمكن الحيلولة دون تركّز الملكية غير الضرورية بطرق مختلفة، وقد تلجأ الحكومات إلى قواعد تهدف إلى الحد من تأثير شخص واحد أو عائلة أو شركة أو مجموعة واحدة على أحد قطاعات الإعلام أو أكثر وإلى التأكد من توفر عدد كاف من المؤسسات الإعلامية المتنوعة.

وقد تشمل هذه القواعد عتبات تستند إلى معايير موضوعية، كحصة القراء أو المشاهدين، وعدد المنشورات، ورقم المبيعات/المدخول، وتوزيع أسهم رأس المال أو حقوق التصويت، كما يمكن لهذه القواعد – إلى جانب ذلك – أن تأخذ بالاعتبار الدمج الأفقي(أي دمج داخل فرع النشاط نفسه) والدمج العمودي تحكّم شخص واحد أو شركة أو مجموعة واحدة بالعناصر الرئيسة لعملية الإنتاج والتوزيع والنشاطات ذات الصلة، مثل الإعلان. قد يختلف شكل الأنظمة الحقيقي باختلاف حجم سوق وسائل الإعلام الوطني أو الإقليمي أو المحلي الذي تنطبق عليه ومستوى تطوره، وعندما لا تتوفر قوانين ذات صلة، يجب التحقّق مما إذا كانت التشريعات قيد الصياغة وإن كان هناك من جدول زمني منطقي لتطبيقها وإن كان مشروع القانون يتماشى والمعايير الدولية، إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون القانون صارماً ويجب أن يناط بالسلطات المسؤولة عن تطبيق القوانين بما يكفي من السلطات لتأدية دورها ولتكون مستقلة ولتعمل بحرية بعيداً عن الضغوطات السياسية، وبشكل خاص، يجب أن تتمتع بالسلطة التي تخولها ايقاف العمليات الإعلامية متى كانت التعددية مهددة أو متى تم بلوغ مستويات تركّز غير مقبولة، فرض عقوبات متى كان ذلك لازماً، ويجب أن تتوفر أدلة عن ممارسة هذه السلطات بشكل مناسب.

يندرج وجود قوانين وأنظمة مناهضة للتركز وتوفر أدلة عن تطبيقها في إطار السجلات الوقائعية، وقد يتضمن تحليل المضمون الذي يربط ما بين عملية صنع القرارات الخاصة بالتحرير والملكية عناصر كمية ونوعية في نفس الوقت، فعلى سبيل المثال، يمكن قياس الوقت المخصص على الهواء لحزب سياسي معيّن في حين أنه يتم اللجوء إلى التقدير النوعي عندما يتم تقييم انحياز وسيلة الإعلام في اتجاه معيّن بسبب من يملكها.

رابعا: الانفتاح الإعلامي على التنوع السياسي والاجتماعي

يعترف الجميع بدور وسائل الإعلام المهم في استدامة الليبرالية وتغذيتها وفي استدامة الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، إلا أن الخلاف ينشب حول كيفية تطبيق ذلك، فالمؤسسات الإعلامية مكان تجري فيه النقاشات الديمقراطية ويتمّ فيها تبادل المعلومات ويبرز التعبير الثقافي، إلا أن وسائل الإعلام هي أيضا عنصر اجتماعي فاعل كامل الحقوق، يلعب دور المراقب على المؤسسات ذات النفوذ (عامة كانت أو خاصة) ويسائل الحكومة في أعمالها، ونتيجة لذلك، يفرض المنطق أن تكون وسائل الإعلام مسؤولة عن أعمالها شأنها شأن أي عنصر اجتماعي آخر، لكن وبما أن وسائل الإعلام مكان تجري فيه النقاشات والمناظرات فمن الضروري السماح لها بأن تستضيف النقاشات وأن تحتوي المعلومات من دون أي رقيب من أي حزب أو أي حكومة، لهذا السبب نجد هذا الكم من المقاومة لدى المجتمع الإعلامي لأي محاولة تقضي بتنظيمها والتأكد من أنّها تتصرف بطريقة مسؤولة ونرى أيضا لماذا تميّز الأنظمة بين المسؤوليات في الإعلام المكتوب والإذاعي وتعطي دورا ديمقراطيا خاصا لهيئات البث الإذاعي العامة.

لكن من المنطقي جداً لوسائل الإعلام ومن أجل أن تكون عند مستوى القدرة الديمقراطية أن تعكس تنوع المجتمع، فللتنوع في المجتمع أوجه مختلفة: النوع الاجتماعي والسن والعرق والإثنية والطبقة واللغة والمعتقد والقدرات الجسدية والتوجه الجنسي والدخل والطبقة الاجتماعية ..إلخ، وقد أصبحت المنظمات الإعلامية تتمتع بقوة هائلة لبلورة تجربة المجتمع في التنوع، فيمكن لوسائل الإعلام أن تعبر عن مخاوف مجموعات المجتمع كافة وأن تمكن المجموعات المتنوعة من النفاذ إلى المعلومات والترفيه، ويمكن لوسائل الإعلام أن تؤّمن منبرا لكل مجموعة في المجتمع من أجل كسب الرؤية وإسماع صوتها، ومع ذلك يمكن لوسائل الإعلام أن تولّد الشك أيضا والخوف والتمييز والعنف وذلك عبر تعزيز النمطية وإثارة النعرات بين الجماعات وإقصاء بعض المجموعات عن الخطاب العام، فوسائل الإعلام التعددية أحدى المتطلبات للتوصل إلى التنوع إلا أنها ليست الوحيدة ولوسائل الإعلام المجتمعية دور مهم جداً في خدمة الأقلية أو المجموعات المهمّشة ويعتبر دعم الدولة والمجتمع المدني لوسائل إعلام المجتمع المحلّي أساسي من أجل التأكيد على أنّ وسائل الإعلام تمثل التنوع الاجتماعي، ومع ذلك، من المهم أيضا أن تنعكس قضايا الأقليات في وسائل الإعلام المعممة أيضا.

ويعتبر تصّرف وسائل الإعلام لجهة التنّوع الاجتماعي ضمن التنظيمات الرسمية مثل ضرورة أن تكون الهيئات الإذاعية العامة في خدمة كافة قطاعات المجتمع و أن تؤمّن النفاذ العادل للأحزاب السياسية، كما يمكن للقوانين أن تنظّم سلوك وسائل الإعلام ضمن القانونين المدني والجنائي مثل القوانين التي ترعى الخطاب المحرّض على الكراهية، وتعتبر التنظيمات مهمة جداً في المجتمعات التي تكون فيها الهيئات الإذاعية التجارية مهتمة باستهداف الجمهور في المدن التي تهم المعلنين، ففي هذه الحالات من الأساسي جدا أن تلبّي وسائل الإعلام العامة ووسائل إعلام المجتمعات المحلية الحاجة من المعلومات التي يرغب الفقير وسكان المناطق النائية بسماعها.

خامسا: بناء القدرات المهنية للصحفيين

يغطي التدريب المهني المحترف مساحة واسعة تبدأ بالنشاطات وتصل إلى الدروس المنظمة مروراً ببرامج الكفاءة للإعلاميين والمرافقة على الأرض والتدّرج والتعلم عن بعد. يقوم على عملية التدريب موظفون مهنيون متخصصون أو مؤسسات تدريب على وسائل الإعلام أو أقسام متخصصة من الجامعات أو جمعيات مهنية أو منظمات دولية اشتهرت لعملها في دعم وسائل الإعلام وتنميتها. تتمتع بعض الدول بمراكز لوسائل الإعلام تشكل قاعدة مهنية يستطيع الصحافيون ضمنها أن يعملوا ويحصلوا على التدريب والدعم اللازمين. نرى أن للتدريب الأثر الأكبر عندما تسوقه الحاجات إلى المعلومات المحلية ومن الأفضل أن يترافق ذلك مع مشاركة وسائل الإعلام المحلية والشركاء من غير الوسائل الإعلامية أي المعلومات التي تأتي من المجتمعات المحلية ولها، ومن المهم بمكان أن يتم تنمية البرامج التدريبية وتنميتها بما يتناسب وحاجات السوق المحلية لوسائل الإعلام، ولابد لمجموعة التدريبات المتوفرة أن تغطّي ليس فقط الصحافة والإنتاج والإدارة بل أيضا القوانين المتعلقة بوسائل الإعلام والسياسات الإعلامية والقواعد المرعية وكيفية إدارة الأعمال بطريقة فعالة.

سادسا: توفر بنية تحتية كافية وقادرة على دعم استقلالية وسائل الإعلام

قد يشتمل ذلك تأمين تكنولوجيا رقمية لوسائل الإعلام والمعدات الإنتاجية وتكنولوجيا الارسال والبث والنشر بما يسمح بجمع فعال للمعلومات وإنتاجها وتوزيعها، كما أنها قد تشتمل على تدخّلات أدنى للتكنولوجيا مثل السبل التي تسمح لوسائل الإعلام المجتمعية أن تنتج اشرطة وتوزعها.

على مستوى المنظمات الإعلامية الفردية يمكن قياس تطور وسائل الإعلام عبر مؤشرات مثل: استخدام أنظمة التسليم المتعددة أو غيابها مثلا توفير الصحف والراديو والتلفزيون على الشبكة والقدرة على تخزين المضمون وأرشفته واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إعطاء المواطن صوتا أعلى لدى وسائل الإعلام ونسبة الصحافيين المئوية ممن يتمتعون بالنفاذ الآمن والموثوق والمقبول الكلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يمكن مقارنة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين القطاعات أي العام والخاص والتابع للمجتمعات المحلية تأكيداً لتوافر مستوى ملائم من التنمية في كافة القطاعات من دون أن يكون أحد القطاعات متأخرا عن الآخر. يفترض بالمضمون وإلى جانب كونه قابلا للنفاذ ومقبول الكلفة أن يكون موجها نحو تلبية الحاجات المحلية من المعلومات لجهة التربية والصحة والزراعة..إلخ ودمقرطة النفاذ إلى المعلومات والتعلم من أجل الأجيال الحالية والمقبلة.

الاستنتاجات العامة

إن التنمية الشاملة هي عملية توسيع خيارت الأفراد، سواء كانت هذه الخيارات اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، وهي بالتالي عملية إنتقال من حال إلى آخر، أي تغيير لأوضاع الأفراد، وبصفتها عملية تغيير، فإن نتيجتها مرهونة بالطريقة التي يحصل بها هذا التغيير، فإذا كانت هذه الطريقة متسرعة أو فوقية أو جزئية أو عنيفة، فسينعكس ذلك على النتيجة التي بلغتها التنمية في نهاية برنامجها، وبما أن ما يهمنا هو نوعية النتائج، فمن المنطقي أن تكون عملية التنمية نفسها، وكيفية تحقيقها، وما اعتمدت عليه من مفاهيم ورؤى، هي المادة التي ينصب عليها النقاش، وفي ما يلي محاولة إطلاق مبادرة للحوار بشأن المصطلحات أو الصيغ المستخدمة في أدبيات التنمية والمجالات المختلفة لأنشطتها.

أولا: تجسير علاقة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني

إن ملاءمة مصطلح أو صيغة " تجسير " العلاقة بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني لا تناسب خصائص الكيانين، إذا جاز تسمية المجتمع المدني والإعلام" كيانَين"، كما سبق ولاحظنا، فإن هذين الكيانين ليسا أحاديين، فكل منهما يتشكل من أطراف وأنواع واتجاهات وطُرق، وكل منهما متداخل في ما بينه، بما يشبه تلازم التداخلات جميعها، ويؤدي ذلك إلى الوقوف أمام حالتين مركبتين، سواء داخل كل كيان، أو بين الكيانين، وتعقُّد هذا التركيب هو واقع من وقائع الإعلام والتنمية، لذلك، فإن مفهوم مصطلح "التجسير "هنا غير مفيد لسببين: أولا، لأنه يفترض كيانات بسيطة متجانسة متناغمة قائمة بذاتها، وثانيا، لأنه يفترض إقامة علاقة بين كيانين تفصلهما حدود واضحة، إن التداخل بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والإعلام، يفرض مصطلح أو مفهوم آخر، هو التشبيك، والتشبيك يفكك الخيوط المتداخلة ويعيد تشكيلها، وبهذه الحركة الدائمة من الإنتقال، يمكن أن يساهم التشبيك نفسه في وصف أكثر دقة وحيوية لهذه الحالة المركّبة التي يتسم بها كل من الإعلام والتنمية والمجتمع المدني.

ثانيا: وظيفة " التوعية "

تشترك منظمات المجتمع المدني والإعلام في تبني وظيفة التوعية بحماسٍ ملفت للنظر في مختلف توصياتهم، ولكن خلف هذه الوظيفة السامية، هناك مفهوم فوقي مفاده أن رجال منظمات المجتمع المدني والإعلام يملكون " الوعي "الجاهز، بالإضافة إلى المعرفة الحقيقية، فيتعين عليهم إحضار أصحاب المصلحة لإفهامهم هذه الحقيقة الغائبة عنهم الحالة الوحيدة الذي يفترق فيه الإعلامي عن هذا الوضع هو عندما يخضع هو نفسه للتدريب(، والحال أن وعي" منظمات المجتمع المدني "والإعلام بشأن قضايا التنمية لا يبنى فقط بالكتب والتقارير، بل أيضا وفق معطيات ميدانية واقعية، والجدير بالذكر أن الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ليسوا بحد ذاتهم في موقعٍ يخولهم معايشة قضايا التنمية ووصفها وتقديم الحلول الأقرب إلى مشكلاتها وإمكانياتها ومواردها، بل أصحاب المصلحة أنفسهم.

وكذلك، فإن هذا " الوعي" لا يتشكّل فقط بالمبادىء والتصورات العامة، بل بما يعكسه الواقع من تعارض مع هذا الوعي، وربما من اختلاف، وبغياب ذلك يكون" وعي" منظمات المجتمع المدني والإعلام وعيا فوقيا جاهزا، لذا، فالإقتراح هو المشاركة في الوعي لا التوعية، أي مساهمة أصحاب المصلحة في التعبير عن ذاتهم وفي توصيف واقعهم ومناقشة مشكلاتهم، يؤدي هكذا إقتراح إلى تبادل وجهات النظر بين وقائع ميدانية مباشرة وبين معلومات تقنية جاهزة أو وعي جاهز، مما يؤدي بدوره إلى المشاركة في صياغة التصورات الهادفة إلى توسيع الخيارات الخاصة والعامة لأصحاب المصلحة في التنمية.

ثالثا: إتجاهات التدريب

في التدريب منحيين، الأول تكنولوجي، والثاني مفاهيمي أو فكري، ليس هناك مأخذ على المصطلح التكنولوجي، وإن احتاج بدوره إلى قدر من المشاركة عبر التطبيق والمتابعة، أما التدريب غير التكنولوجي، ففيه شيء من الفوقية والتلقين، ولا شك أن هناك ممارسات تدريبية متقدمة عن غيرها تحفّز أصحاب المصلحة في التنمية على التفاعل وتبادل الخبرات والنقاش، ولكن من المفيد إبتكار مصطلح غير" التدريب" للإشارة إلى مضمون المشاركة في عملية التنمية التي تخص المعنيين ببرامج التدريب، مع ضرورة التشديد على أهمية "الفرد"، بسبب تجربته الفريدة وإمكانياته الكبيرة، والمصطلح المقترح في هذا الصدد هو ورشة عمل أو حلقة حوار.

رابعا: الإنطباع العام بشأن التنمية

تتسم كل أدبيات التنمية، وأدائها وأنشطتها، وكل ما يتعلق بها، بانطباع عام غير مفصل وتحاول بعض اللقطات الاشهارية، خصوصا التلفزيونية، أن تكون ندية وجذابة مثل إعلانات التيقظ للإرهاب، ولكنها محدودة وتنحى باتجاه الموعظَة، هذا وإن إنعدام الجاذبية يثير الضجر، والضجر هو عدو المثابرة والمتابعة والإهتمام، فهو الخيط الخفي لفشل التنمية، أو أحد أسبابها.

وقد يكون استفحال الميل إلى الإثارة في الإعلام، هو السبب في تحويل الجدية التي تتصف بها أدبيات التنمية، إلى عدم الجدية، الجدية لا تكون فعّالة من دون استخدام أسلوب الجاذبية، وعلى العاملين في المجال التنموي وضع هذه النقطة ضمن جداول أعمالهم الفكرية والتطبيقية، ومناقشة الأسلوب والإنطباع واللهجة، ومن المفيد في هذا الصدد، الإعتماد على فنون الذوق والمخاطبة والجاذبية، ثم الإعتماد على الفرد ومخاطبته وإشراكه.

خامسا: البيئة المحلية والمشاركة

إن مشاركة أصحاب المصلحة في تطوير ودعم أنشطة منظمات المجتمع المدني، تأتي ضمن أوضاع البيئة المحلية وظروفها، ولكل حالة من حالات التنمية، ولكل برنامج وقضية من قضاياها، مفاهيم وتصورات، ليست مطابقة تماما ودائما للأوضاع وللظروف القائمة في بيئة أصحاب المصلحة في التنمية.

إن مثل هذه المطابقة هي، بإحدى أوجهها، أولويات يرتبها ويحددها أصحاب المصلحة" المحليين "من خلال مشاركتهم، وإلا فتكون عمليات التنمية عبارة عن فرضيات غيبية، ويأخذ البرنامج التنموي المنحى الذي يتمناه الممولون، في إطار تصوراتهم النظرية عن واقع محلي لا يعرفون كم هو شديد التعقيد.

سادسا: التنسيق والمتابعة

لا يوجد تنسيق بالمعنى الحقيقي ما بين منظمات المجتمع المدني، وحتى بين العاملين في نفس المواضيع، هناك محاولات لإقامة " شبكات " بين أطراف مدنية ، ولكنها بغالبيتها خاضعة لوصاية جهات مانحة أو لإشراف الحكومات، أي أن تدخلها غير مباشر، ولا يوجد بطبيعة الحال، تنسيق حقيقي بين أطراف الإعلام أنفسهم حول مواضيع التنمية، ولا حتى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والإعلام، بل هناك تغطيات إعلامية للأقوى أو الأقرب أو الأكثر شهرة، هذا وإن غياب المتابعة يشكل جزءا من غياب التنسيق.

وفي أحيانٍ كثيرة، يتم تغطية نشاط تنموي، منذ تدشينه حتى اختتامه، ثم يعود كلٌ إلى مكانه بانتظار تغطية أخرى أو نشاط آخر، فلا يسأل حتى الإعلامي نفسه عما حصل لهذا النشاط؟ ماذا أنتج؟ ماذا غير؟ وإذا نجح أو فشل في تحقيق الهدف الذي أعلن عنه؟ في حين نادرا ما تحاسب المنظمة المدنية نفسها على نتائجها السلبية، أو على عدم تحقّق الهدف، بل تعظّم نتائجها الإيجابية، وتكرس إسم رئيسها.

سابعا: بخصوص التفاعلية

يشير مصطلح التفاعلية إلى التواصل بين المرسل والمتلقي، ويكون التواصل متبادلا، فالمتلقي يتلقى الرسالة ويتفاعل معها ويرسل بدوره ردا للمرسل الذي يتفاعل مع هذا الرد، فتدخل التعديلات والإضافات، وتُقدم التوضيحات، وبالتالي، تكون الرسالة باتجاهين :فالتفاعلية مرتبطة ارتباطا عضويا بعملية المشاركة والتواصل والحوار والرد والمتابعة والتقويم، في حين تعزز تعريفات التفاعلية في أدبياتها فكرة المشاركة ، وأبرز الظواهر التفاعلية الإعلامية، وأقلها تنموية، يمكن ملاحظتها من خلال برامج التلفزيون، حيث وجدت قنوات تفاعلية، ليس فيها قناة واحدة تخاطب التنمية، ومن أهم ما تقدمه هذه القنوات التفاعلية هي خدمات شؤون السياحة والعقار، تلفزيون الواقع، قنوات الإرساليات القصيرة، وقنوات التسوق[44]، هذا بالإضافة إلى الغياب التنموي عن هكذا أنواع من القنوات، بحيث يغلب عليها" الترويج لثقافة إستهلاكية من خلال ضعف المضمون ومخاطبة أحلام الرغبة في الإثراء السريع مع إهدار قيمة العمل لتحقيق أهداف الحياة"، هذا فضلا عن" رسائل المشاهدين القصيرة وما تتضمنه من إيحاءات ورغبات غير صحية"، إن إضافة هذه السلبيات الأخيرة على ما سبق ذكره حول التفاعليات في وسائل الإعلام الأخرى، يشير إلى أن مجال التفاعل متنوع ومتعدد، وأن إمكاناته شاسعة، رغم العيوب التي تشوبه، لذلك، من المفيد في هذا المجال إقتراح مقاربة محددة، قوامها التفكير في كل من هذه المجالات

[44] التفاعلية في الإذاعة، أشكالها ووسائلها، اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس، 2007

باتجاهين متوازيين: أن تُفصل الوسيلة عن الثانية، وفي نفس الوقت، ألا يغفَل التداخل الحاصل بين مختلف الوسائل.

ثامنا: التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والإعلام

في عملية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والإعلام، هناك كيانَين غائبين، الأول تابع لمؤسسات الحكومة وهو نائب البرلمان وعضو البلدية أو رئيسها أو عضو مجلس إدارتها، أما الثاني فهو من خارج الحكومة، أو على تداخل معها، وهو أصحاب شركات الإعلان، ويأتي النائب في الطليعة لأنه المشرع للقوانين، وهو الدور الذي انتُخب من أجله، وقد تبين سابقا أنواع الغياب التشريعي، وأنواع الغموض التشريعي بخصوص الإعلام والتنمية، أما عضو البلدية، أو رئيسها، فهو على تماس مع الشؤون المحلية، وعلى دراية بها، والساهر على حاجاتها، والدور التنموي لعضو البلدية أو رئيسها هنا واضح، وهو أنه يربط بين الجماعة المستهدفة والتنمية، أما الإعلان فهو الكيان الذي تضرر منه كل من الإعلام والتنمية، والحاجة إلى محاورته ومهادنته لا يجب أن تأتي من كونه هو الأقوى فحسب، بل من جانب السعي إلى ربط مصلحته، أي مصلحة الكيان الإعلاني، بمصلحة التنمية.

والمصلحة هنا لا تقتصر على العلاقة بين الإعلان والتنمية، بل يجب أن تتوسع لتشمل الجميع، ليس من خلال" تبيان "أو" توضيح "أو" إفهام"، بل في إقامة هذه المصلحة على أرض الواقع بين الأطراف المعنية في التجسير أو التشبيك، وهذه نقطة تحتاج إلى نقاش ومبادرات، نذكر على سبيل المثال المصلحة بين الإعلامي الفرد وبين مواضيع التنمية، مثل الفقر وحقوق الإنسان.

تاسعا: نظام النجومية

إن خبراء التنمية والإعلاميين يفضلون إشراك النجوم في برامجهم وفعالياتهم وأنشطتهم، إلا أن نظام النجومية نفسه لا يشجع على إعطاء قيمة لأي نشاط إن لم يكن مغطّى إعلاميا، فالتجارب العديدة في هذا المجال بينت أن النجوم لا يتوخّون نوع العمل أو قيمته بقدر ما يتوسلون سبل التسويق له لذلك، في الأنشطة التي نحن بصددها، يستحسن أن يكون مكان النجوم في الوظائف الفخرية أو الرمزية، التي هي حاليا الأكثر إنتشارا في المجتمع المدني، والتي تحتاج لمن يقلّل من مناسباتها، ونظام النجومية حالة إعلامية يفرضها الترويج والإثارة، ويتجاوب معها المجتمع المدني باعتقاده أن ذلك يشركه في المجال الإعلامي، فيعطيه حيزا من الوجود، إن لعبة النجومية لا تفيد التنمية، إلا ضمن شروط لا تتجاوز الأدوار الفخرية أو الرمزية، ومن غير المفيد أيضا إشراك نماذج أو شخصيات أخرى، مثل رئيس التحرير، إلا في نشاطين :العلاقات العامة، وعملية اللوبيينغ أي ضغط مجموعات المصالح المنظمة، أو التحركات التي تحتاج إلى سلطة قرار، ويبقى التفاعل من نصيب الشخص– المواطن– الفرد، هو النشاط المفيد.

عاشرا: التوجهات العامة التي تحكم المواضيع التنموية

تنتشر التوجهات العامة التي تحكم إهتمامات المؤسسات والمنظمات وفق آلية التقليد والإستنساخ، وهناك توجهات رائجة، متوفرة في أدبيات أكثر المنظمات حضورا في المجتمع المدني، مثل المرأة، وحقوق الإنسان، والبيئة، وتتكاثر هذه التوجهات بحيث تغطي على توجهات تنموية أخرى قد تكون أكثر حيوية، أكثر مباشرة أو أكثر أهمية من حيث أولويتها، مثل :الخبز أو العمل أو الضمانات الإجتماعية، لذلك، ينبغي أن تنظر مواضيع التنمية بمصلحة الجميع :مجتمع مدني، إعلام، جماعات مستهدفة، وهذه نقطة أخرى تحتاج إلى نقاش تفصيلي على أرض الواقع.

خاتمة

إن تنمية وسائل الإعلام تتم من خلال التعرّف المنتظم إلى حاجات قطاع الإعلام داخل الدولة، وقياس وقع التدخّلات السياسية والاجتماعية في هذا المجال. إن عملية التشخيص المستمر لوضعية وسائل الاعلام ستصبح مرجعا لكل الأشخاص الملتزمين ببناء وسائل إعلام حرّة ومستقلة وتعددية. ومن الواضح أن التركيز على تنمية وسائل الإعلام مرتبط بشكل مباشر بقدرة وسائل الإعلام على تعزيز العمليات التنموية التي تمس كل مناحي الحياة الاجتماعية التي تكون تشاركية وشفّافة وتشمل كافة الجهات الفاعلة في المجتمع، وتشير الأدلة إلى أن البيئة الإعلامية الحرّة والمستقلة والتعددية ضرورية لبناء التنمية. وبالتالي تُعتبر المساعدة على تنمية وسائل الإعلام مكوّنا لا غنى عنه من استراتيجيات التنمية، مع أنه لم ينل بعد اهتماما واسعا من طرف الباحثين، وتمويلا مناسبا من قبل المانحين الدوليين. لذا فإنه من الأهمية بمكان تحديد الميزات الرئيسة لبيئة إعلامية يمكن في إطارها أن تنمو حرية التعبير واستقلالية وسائل الإعلام وتعدديتها. كما أن تقييم حالة وسائل الإعلام في سياق وطني معيّن وتقييم واقع برامج تنمية وسائل الإعلام سيسمح لهذه الوسائل – مستقبلا – بتعزيز دورها في عملية التنمية الشاملة.

إن الموقف الرسمي العربي من الإعلام يتراوح بين رقابة قصوى وبين حرية نسبية، وإذا علمنا أن الغذاء الأساسي للإعلام – وخصوصا في علاقته مع التنمية – هو المعلومة التفصيلية والدقيقة حول مواضيع تنموية بعينها، وأن هذه المعلومة تحكمها السرية، ولكل دولة عربية رقابتها على إعلامها، وهي رقابة تتفاوت بين الرقابة الكاملة على وسائل الإعلام المختلفة وبين رقابة غير مباشرة عبر" توجيهات "حكومية للإعلام، فإننا نستطيع أن نؤكد بأن الاعلام في الوطن العربي لازال بعيدا عن أداء دورا فعّالا في عملية التنمية. إن ربط عنصر الرقابة بغياب استراتيجية تنموية عربية، يؤدي إلى فهم الإهمال الحكومي للإعلام في الأنشطة التنموية للحكومة. ومثال على ذلك، فقد أعدت وزارة الشؤون الإجتماعية في السودان بالإشتراك مع" أمن المجتمع "دراسة حول التسول في المدن السودانية، وقد خلصت فيها إلى حوالي ثلاثين توصية وهدف ليس من بينهم للإعلام سوى فقرة واحدة مقتضبة تدعو إلى دور الإعلام في التصدي للظاهرة (ظاهرة التسول)، و"التصدي "دور مفخّم مكرر وقد لا يعني شيئا في نظر واضعيه. (مجلة التنمية التابعة لوزارة الشؤون السودانية، ص 04)

مراجع البحث

1- كتب

- التفاعلية في الإذاعة، أشكالها ووسائلها، اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس، 2007
- أديب خضور الإعلام المتخصص، الاقتصادي، الرياضي، الثقافي، السكاني، العلمي ، خصائص الكتابة للإذاعة والتلفزيون دمشق 2003
- الزبير سيف الإسلام الإعلام والتنمية في الوطن العربي، 1981
- وجيه الشيخ ، الإعلام والدعاية ، دمشق ، 1989
- حسنين توفيق ، الدولة والتنمية في مصر الجوانب السياسية ، دراسة مقارنة، القاهرة، 2000 .
- عبد المجيد شكري ، الاتصال الإعلامي والتنمية آفاق المستقبل وتحديات قرن جديد، القاهرة ، 1985
- شاكر إبراهيم، الإعلام و دوره في التنمية ، منشورات المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلانات ، 1980
- شهيناز محمد طلعت، وسائل الإعلام والتنمية الإجتماعية، مكتبة الأنقلو مصرية القاهرة، الطبعة الثانية 1986
- سيد رحيم و آخرون، الإعلام و تحديات التنمية، ترجمة و مراجعة محمد حسن، تونس : المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 1984
- عواطف عبد الرحمن ، إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي ، القاهرة، د ت.
- عواطف عبد الرحمن قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي القاهرة 1997
- محمد حجاب الإعلام والتنمية الشاملة القاهرة 1998
- ولبر شرام ، أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية ، دور الإعلام في البلدان النامية، القاهرة 1970
- جوديت لازار، سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري ، ترجمة هيثم سطايحي، علي وطفة، دمشق ، 1994 .
- جون مارتن جروفر، نظم الإعلام المقارنة، القاهرة، 1991

2- تقارير

- تقرير التنمية البشرية لعام 2002
- تقرير التنمية البشرية لعام 2003
- تقرير التنمية البشرية لعام 2004
- تقرير التنمية البشرية لعام 2005
- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية
- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية
- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية

– التقرير الوطني للتنمية البشرية .مجلس الانماء والاعمار والمكتب الاقليمي للدول العربية، تشرين الأول 2007

– المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، سيد رحيم ، بريانت كيرل ، ليل ويسبتر ، الإعلام وتحديات التنمية ، ترجمة محمد حسن ، تونس ، 1984

– المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وسائل الإعلام وأثرها في المجتمع العربي المعاصر ، تونس، 1992

3– صحف

– جريدة المستقبل الإقتصادي ،العدد 1366 ، أوت 2002